الأمن الإقليمي العربي بعد احتلال العراق

أ. م. د. عدنان عبد العزيز مهدي
جامعة تكريت

المقدمة:

إنَّ الاهتمام بالأمن الإقليمي العربي، يعود إلى عام ١٩٤٥، عندما اتفقت الدول العربية في ميثاق جامعتها على رد العدوان إنْ وقع على أحد الدول الأعضاء. وفي عام ١٩٤٨ ذهبت جميعها إلى حرب تحرير فلسطين، وبعد ذلك بعامين عقدت الدول العربية معاهدة للدفاع المشترك، ورفضت في عام ١٩٥٥ حلف بغداد، وتضامنت في مواجهة المطالب العراقية في الكويت في عام ١٩٦١، وجابهت المشروع الإسرائيلي لتحويل مجرى نهر الأردن ١٩٦٣ – ١٩٦٧، وتحملت جميعها، عبئ هزيمة ١٩٦٧، وتضامنت في حرب ١٩٧٣. وفي عام ١٩٨٠ أكملت بناء الأمن القومي بـ (ميثاق العمل الاقتصادي القومي) و (إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك)، في مؤتمر القمة العربية الحادي عشر في عمان العاصمة الأردنية. لم تدم هذه الصورة الوردية المتقطعة،بل حلَّت محلها منذ صيف ١٩٩٠ صورة أخرى أصبح فيها الوطن العربي مفتتاً منقسمَ الأوصال وموزعَ الاتجاهات إلى حد التعاكس والتضاد، أصبحت أقطاره مراكز استقطاب أجنبية، عسكرية واقتصادية. ثم أعقبها عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي التي أضافت تحديا آخر للأمة العربية.

لقد عرفت المنطقة العربية قرونا طويلة صراعات مع القوى الخارجية من جهة، وصراعات بين القوى الخارجية نفسها مع بعضها البعض على الأرض العربية من جهة أخرى، مما أدت إلى خلق سلسلة من التحالفات أو أنماط التعاون بين قوى عربية وقوى أجنبية، لمواجهة قوى عربية وقوى أجنبية أخرى،كالاتفاقات أو التحالفات مع بريطانيا،و فرنسا،و الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية. هذا يعني حالة مستمرة من عدم الاستقرار، الذي يقود إلى التفكك ومنع المنطقة العربية من إيجاد أو خلق مجال للعمل،

نحو تحقيق الأمن القومي العربي،وبالتالي على واقع النظام الإقليمي العربي ومستقبله في إطار النظام السياسي الدولي.ولقد برهنت الأحداث والتفاعلات والتطورات في الساحة العالمية والنظام السياسي الدولي من خلال احتلال العراق على ذلك.

بعد هذا العرض، تطلب منا البحث، أن تكون الدراسة قانونية بموجب القانون الدولي والتنظيم الدولي والمنظمات الدولية، وقد اخذنا بنظر الاعتبار نوعاً ما الجوانب السياسية للموضوع، وبذلك حددت دراستنا في اربعة مباحث خصص الأول الأمن القومي العربي، نشأته وتعريفة والثاني الأمن الإقليمي، الفكرة والتعريف والأهمية اما الثالث الجامعة العربية ودورها في تحقيق الأمن الجماعي العربي وكان المبحث الرابع مخصص الواقع والتحديات وختمنا البحث بخاتمة.

المبحث الأول

الأمن القومي العربي، نشأته وتعريفة

تتبع أهمية دراسة الأمن الإقليمي العربي من حيث أنها تعالج قضية الأمن القومي والإقليمي العربي، من زاوية التحول الجذري للعلاقات الأمنية الدولية سابقاً وحاضراً ومستقبلاً ولاسيما من زاوية شروع القوى الغربية والأطلسية بتوسيع مسرح عملياتها في المنطقة. ولما كان الوطن العربي – بسبب التدخل الأجنبي – من ضمن المناطق غير المستقرة التي تقع في الأطراف، لذلك فإن أمنه القومي والإقليمي سيكون أكثر تأثيراً وانكماشاً للتدخلات الغربية، ولاسيما إنَّ الوطن العربي مازال يمثل قيمة استراتيجيه عليا للمصالح الغربية، ومعنى ذلك أن الأمن القومي والإقليمي العربي سيواجه في هذا القرن تحديداً استراتيجيا عالميا هو أصعب بكثير من تحديد صراع القوى العظمى والكبرى الذي ساد في المنطقة طيلة سنوات الحرب الباردة (١). ومن الواضح أن الإقليم العربي انبثق وتزامن مع تعاظم الاهتمام بالتعاون الدولي والإقليمي،على صعيد العلاقات الدولية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبين دول العالم التي خرجت من الحرب العالمية الثانية لتغير بناء ما دمرته الحرب،وترى بناء قواعد التعاون الدولي على

أسس جديدة، وتزامن مولد جامعة الدول العربية مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة التي أريد بها أن تجمع العالم وتوحد جهوده في هذا السبيل. وخلال تلك السنوات القليلة التي أعقبت الحرب أخذ التعاون الدولي يتسع بعد قيام المنظمة الأممية، في اتجاه تكوين المزيد من المؤسسات الدولية والإقليمية * التي أنشئت بموجب اتفاقات دولية بين العديد من الأطراف التي ارتضت تنظيم علاقاتها مع الأطراف الأخرى في مختلف المجالات (٢).

ولغرض معرفة ما تقدم يجيب البحث عن النظام العربي وتعرُّيفه بوصفه نظاما إقليميا كما يصنف في الغالب من حيث تكوينه التاريخي وطبيعة علاقة أطرافه وخصائصه وغير ذلك مما يجعله إقليما مميزاً في إطار علاقاته الدولية، سواء أكان هذا دولا أم أنظمة على اختلاف مستوياتها (٣).

فضلاً عن تمتع المنطقة العربية بأهمية كبيرة في الميزان السياسي الدولي وتأتي هذه الأهمية من إستراتيجية الموقع الجغرافي إذ تتوسط العالم القديم مما أدى إلى تنافس الدول الكبرى في سبيل استعمارها منذ وقت مبكر من التاريخ.

إن الموقع الجغرافي للوطن العربي يحتلُّ مكانةً مهمة نظراً لما تتمتع به من إمكانية نفطية وخامات أخرى هائلة تعتمد عليها دول العالم بدون استثناء. و إذا كانت أهمية النفط قد اقتصرت في السابق على غايات اقتصادية يكون الهدف من ورائها تحقيق أقصى الأرباح، فهي اليوم تنطوي ليس فقط على أبعاد ذات معنى اقتصادي، وإنما بالدرجة الأساسية على أبعاد إستراتيجية مهمة دولياً. وعلى هذا الأساس أصبح نفط المنطقة عاملاً مهماً في صياغة السلوك السياسي الخارجي للعديد من دول العالم في مقدمتها مركزي الاستقطاب الدولي للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقا) ثم الاتحاد الأوربي بعد انتهاء الحرب الباردة .

إن التطور الاستراتيجي لكل من مركزي الاستقطاب للمنطقة ولأهميتها من الناحية النفطية فضلاً عن الأمور الأمنية ألأخرى – ضمن الحسابات المرحلية والمستقبلية – دفع بهما لكي يدركا عمق التدخل، والتأثير المتبادل بين الإستراتيجية النفطية والمصالح الإستراتيجية الأمنية، وانعكاس تأثيرهما سلباً وايجابياً لما يتمتع به كلٌّ منهما (٤).

يتضح مما تقدم إن الواقع العربي – ومنذُ أكثر من نصف قرن – من حيث التحديات الأمنية لم يتوقف بل تنوعت مصادرها ثم تراكمت وتداخلت فكانت عسكرية و اقتصادية وثقافية. وكذلك تداخلت مستوياتها إلى قطرية، وقومية، وإقليمية، ودولية، واختلفت عواملها أو حدتها بين أجزاء الوطن العربي المختلفة: مثلاً عسكرياً في معظم دول الخليج، اقتصادياً في مصر أو المغرب، عرقياً أو مذهبياً في الصومال أو لبنان (٥) أو العراق وبعض دول الخليج.

وبذلك تعدى تعريف الأمن العربي المفهوم الضيق الذي يقتصر على الناحية العسكرية ويؤكد تعدد القطاعات ((أمن اقتصادي، و سياسي، و ثقافي، بجانب الأمن العسكري) ومتعدد المستويات (قطري وقومي عربي)) (٦).

ومن الطبيعي أن يتأثر النظام العربي، بما فيه أمنه الإقليمي والقومي، بالمتغيرات التي طرأت على النظام العالمي، ويتحمل تبعتها ونتائجها، حتى انه يمكن القول: إن الوطن العربي أصبح ساحة انتشار لتلك المتغيرات، ومختبراً لها. لقد طالت تلك المتغيرات مفردة الأمن العربي، فقوضت فعاليته، على ضعفه ، إذ ترافقت تلك المتغيرات مع نتائج حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ –١٩٩١) (٧)، ومن ثم احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وما زال مستمراً، فقد أصبح النظام العربي، بصورة عامة، عاجزاً عن أداء دوره، ولو بحده الأدنى، وفاقداً القدرة على إيجاد آلية يتفاعل في إطارها الفكر الإستراتيجي العربي مع المتغيرات ويصون مفهوم الأمن الإقليمي والقومي وينقذ ما أمكن من أهدافه ووسائله (٨)، بل الأكثر من ذلك أن الذي أدى بالنظام العربي إلى زيادة تدهوره عندما شاركتْ بعض الدول العربية المحتل، في احتلال العراق، ولاسيما الدولة العربية العضو في الجامعة العربية، التي هي احد أركان النظام الأمني الإقليمي العربي.

ويمكن تلخيص ابرز المتغيرات في النظام العالمي، التي كان لها تأثيرها في مفهوم الأمن العربي، هي المتغيرات الآتية:

١. التغيرات على صعيد البيئة الدولية التي افرزة الاختلال في النظام الدولي وتحديدا بعد حرب الخليج الثانيه عام ١٩٩١.

٢. انعكاسات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة إزاء المنطقة العربية،لاسيما تلك الخاصة ((أعادة هيكلية الشرق الأوسط)) من خلال أعادة تفكيك وإعادة تركيب دول المنطقة وإلغاء الهوية القومية.

٣. تبوء الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الراهن مرتبة القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية المسيطرة على مسار النظام العالمي.

٤. التراجع المطرد في مفهوم السيادة الوطنية، واتساع نطاق تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول، ولاسيما في مجالات العولمة والديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة ومكافحة الإرهاب.

٥. إعطاء أولوية متقدمة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية على الغايات السياسية في نطاق التفاعلات الدولية والإقليمية.

٦. تغليب استخدام الطرق السلمية في حل المنازعات.

٧. تغليب الطابع الدولي في المشاكل العربية، لتؤكد إن الأمن العربي غير مقدور على تحقيقه إلا تحت المظلة الدولية، وهو واقع تحت تأثيرها ومن خلال بعض الدول الكبرى.

إن قصور الأمن العربي عن أداء دوره جاء متأثرا في عدة مظاهر وهي:

أ. انكشاف الأمن القومي أمام المخاطر والتهديدات ضد الوطن العربي، مع تصدع بنية النظام العربي، بسبب اختلاف الأنظمة العربية ايدولوجيا. ومن ثم ارتباط هذه الأنظمة بأجندة خارجية.

ب. الصراع العربي – العربي – وعدم استطاعة الجامعة العربية احتواء الأزمات الداخلية العربية، أصاب الأمن العربي في صميم مفهومه وجوهره،حين استدعت بعض الدول العربية قوات مسلحة أجنبية لتساهم في إخراج قوات دولة عربية من أراضي دولة عربية اخرى، في حرب الخليج الثانية، وحين سمحت تلك الدول العربية لقوات الدول الأجنبية بأن تحتل دولة عربية وتدمر قواتها المسلحة وبنيتها الاقتصادية والعلمية عام ٢٠٠٣، لتضيف إلى واقع الأمن العربي والإقليمي وتاريخه عنصرا جديدا وهذه سابقة خطيرة، جعلت من مفهوم الأمن القومي العربي والإقليمي حبرا على ورق.

ت. حدوث شرخ كبير في العلاقات العربية وعدم استطاعة الأقطار العربية من جهة والجامعة العربية من جهة أخرى تسوية وجهات النظر العربية إزاء بعضها مما أدى إلى استخدام السلاح وسعة الفجوة العربية. لقد حقق هذا الوضع إمكانية استخدام السلاح العربي بين الدول العربية والاستعانة بقوة أجنبية لمقاتلة قوة عربية،وان العرب لا يتحملون مسؤولية أمنهم وسلامة وطنهم،وعلى أثره برزت الدولة القطرية على حساب الأمن العربي والإقليمي.

ث. استجابة بعض الأنظمة العربية للاملاءات الخارجية بخصوص تأسيس نظام شرق أوسطي بغية انخراط (الكيان الصهيوني) فيه ولعب دور رئيس في المنطقة العربية والإسلامية(٩).

فإذا كان مفهوم الإقليم العربي بهذا الوصف الأمني والسياسي والاقتصادي والقانوني، فعلينا معرفة ما يواجه الأمن الإقليمي العربي ولاسيما الأمة العربية وهو هويتها وأمنها القومي، ويحمل هذا التحدي ما يسمى النظام (الشرق الأوسطي) المبني على

التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، والمنبثق وليداً منها، وهو مشروع لم يبادر إليه أي طرف عربي، وإنما بادرت أليه (إسرائيل) بدعم معلن من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد طرح أصحاب هذا المشروع دعوتهم، في حين كانت المجموعة العربية –وما تزال– اقل تماسكاً، وأكثر تفككاً وهزالاً، مما كانت عليه سابقاً.

ويُطرح مشروع النظام الشرق الأوسطي ليملأ فراغاً استراتيجياً في المنطقة، عجزت القوى العربية عن إشغاله،منذُ أن طوت مشروعها الأمني القومي (١٠)، بل كانت حريصة على وَأدْه قبل أن يولد.

لقد لاحظ بعض المحللين إنه حتى الآن لا يعرف أحد ماذا تعنى وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس بالشرق الأوسط الجديد الذي سيولد من بين جثث اللبنانيين والفلسطينيين وأنقاض وخرائب لبنان وقطاع غزة والضفة الغربية، والصومال والسودان وأخيرا احتلال العراق والعمل على تقسيمه.

والحقيقة أن معنى الشرق الأوسط الجديد واضح كل الوضوح، فالوزيرة الأمريكية لا تريد العودة إلى الشرق الأوسط القديم.. الذي يموج بحركات تحرر وطني ومنظمات لمقاومة الاحتلال الأجنبي وأحزاب وقوى سياسية تناوئ الاستعمار الجديد والهيمنة الأمريكية.. هذا الشرق الأوسط القديم الذي كان يتطلع إلى وحدة قومية واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واسترداد أرضه المغتصبة.. فلم يعد هناك مكان لشرق أوسط تنبثق منه حكومات تخشى شعوبها أكثر مما تخشى الولايات المتحدة وتضطر إلى التمسك ببقايا مجد غابر تسوده قيم الاستقلال القومي والسيادة الوطنية، ومازال يعيش في أجواء باندونج ومبادئ البانشاتشيلا وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول ألصغري، وأيضا مبادئ حركة عدم الانحياز، والتضامن بين شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

فقد جاء وقت، كانت فيه هذه المنطقة مركزا من المراكز الرئيسية لحركة التحرر الوطني العالمية، ومنها انطلقت حركة استعادة الثروات القومية بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس قبل خمسين عاما، الأمر الذي كان إعلانا عن نهاية الاستعمار القديم وسقوطه صريعا في المنطقة العربية(١١).

المبحث الثاني

الأمن الإقليمي، الفكرة والتعريف والأهمية

ظهرت صعوبات نظرية عديدة عاقت إمكانية وضع ضوابط محددة وواضحة للفصل بين المنظمات الدولية والإقليمية من ناحية، وبين تلك التجمعات، وبعض الدول و لاسيما ذلك النوع من التجمعات الذي يعرف باسم الأحلاف. وأسباب هذه الصعوبات متعددة، ترجع إلى هذين النوعين من التكتلات الدولية ذاتها. و لعل أهم هذه الأسباب هو عدم وجود معايير أو ضوابط عند الجميع من شأنها تحديد المنظمات الإقليمية،وهذا يدل على عدم وجود تعريف عام للمنظمة الإقليمية. ولعل أهم ما قد يختلط بالمنظمات الدولية هو مواثيق التحالف التي تهدف أساسا – إن لم يكن كليا – إلى تحقيق امن الدول الأعضاء فيها، على إن يتعين عدم الخلط بين هذا النوع الخاص من الأمن من ناحية وبين نظام الأمن الجماعي من ناحية أخرى،على معاهدة تحالف لتحقيقه، ومن ثم فهو لا يمس الأمن العام ألا بصورة غير مباشرة.

هذا الأمن الخاص هو الهدف الوحيد أو على الأقل الأساسي للأحلاف، وان كان تحقيقه قد يقتضي في بعض الأحيان تحقيق أهداف أخرى سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية، لكن ذلك يكون (وسيلة) لإمكان تحقيق الهدف الأساسي وهو الأمن.

هذا الأمن (الخاص) يفترق عن نظام الأمن الجماعي الذي تقرره عادة مواثيق المنظمات الدولية العالمية الاتجاه مثل الأمم المتحدة والسبب في هذا يعود إلى أنَّ المقصود بالأمن في ميثاق الأمم المتحدة هو الأمن العام دون تحديد لمكانه أو لزمانه أو لذات المعتدين أو المعتدى عليهم. وعلى هذا الأساس إن ميثاق الأمم المتحدة يرى في (الأمن) غاية وهدفاً ويرى في (الجماعي) طبيعة الوسيلة الموصولة لتحقيق هذه الغاية وهذا الهدف، ذلك يكون بوساطة وضع (نظام) يجعل الوسيلة في خدمة الهدف. كذلك نلاحظ أن هذا الأمن الخاص يختلف عن الأمن(الإقليمي) الذي قد تهدف إليه المنظمات الإقليمية،إذ إن هذا الأمن (الإقليمي) ليس له – ويمكن التمثيل لذلك بالأمن العام أو

الأمـن الجمـاعي – عـداوات ومشـاحنات – تقليديـة – دائمـة – لعـل ذلـك إن الأمـن الإقليمي،مثل الأمن العام أو الجماعي – صديق للجميع،من ناحية المبدأ،لكنه قد ينقلب ويصبح عدواً للمعتدي أياً كان هذا المعتدي (١٢). إن اصطلاح الأمن الجماعي يطبق الآن بصفة عامة على آلية التدابير التي تتضمن احتمال القيام بعمل عسكري مشترك في أية أزمة من قبل دولتين أو أكثر. ومن ثم، أصبح الاصطلاح مرادفا، يستعمل من قبيل السلاسة وتلطيف العبارة للدلالة على سياسة إنشاء التحالفات التي يقصد بها العمل في نظام توازن القوى (١٣).

لقد شكل الأمين العام للأمم المتحدة فريقاً من الخبراء الحكوميين لإجراء دراسة شاملة لمفاهيم الأمن، تطبيقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٨٨) في الدورة (٣٨) لعام ١٩٨٣، مفهوم الأمن، في تقريره الذي نشر عام ١٩٨٦، على النحو الآتي: (الأمن، من حيث المبدأ، هو حاله ترى فيها الدول أنه ليس ثمة أي خطر في شن هجوم عسكري أو ممارسة ضغط سياسي أو إكراه اقتصادي، بحيث يتمكن من المضي قدماً نحو العمل بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية وتقدمها) (١٤).

وانطلاقاً من هذا التعريف العام لمفهوم الأمن يمكن تمييز المنظمات الإقليمية من الأحلاف ؛ إذ إن هذه الأخيرة يكون لها – عادةً – عدو معين. هذا فضلاً عن ألمنظمات الدولية الإقليمية التي تهدف أساسا ـ وهي في هذا تفترق عن الأحلاف – إلى تحقيق التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بِعَدِّ ذلك هدفا في حد ذاته وليس بِعَدِّهِ وسيلة كما هو الحال – عادة في الأحلاف.

فضلاً عن هذا التحليل السياسي والتعريف للاختلافات بين المنظمات الإقليمية والأحلاف إن هناك معياراً قانونياً يساعد على إقامة هذا التمييز. فالمنظمات الإقليمية ليست منظمات عسكرية، عندما تلجأ إلى استعمال القوة فلأنها تستعملها في حدود الضوابط القانونية التي قررها ميثاق الأمم المتحدة بخصوص ألأمن الجماعي في المادة (٥١)، وغيرها من نصوص الميثاق إذ يتعين من إجراءات تلتزم بما يقرره مجلس الأمن في هذا الخصوص، أما الأحلاف فقد أسست بقصد القيام بأعمال عسكرية وهي تعمل

مستقلة عن مجلس الأمن وبدون الرجوع إليه أو التزام بما يقرره (١٥). ويمكن أن ننبه عن العمل السابق أنه لا يعني الفصل الجامد بين الأنشطة المختلفة. فان في مثل هذه الأنشطة ولاسيما في نطاق القانون الدولي تداخلاً في كثير من الأحيان، بحيث لا يمكن فصل النشاط الذي تقوم به المنظمات الإقليمية عن بعضها، وتكيفه بصورة دقيقة، هذا فضلاً عن وجود منظمات إقليمية ودولية وأحلاف تجمع النشطات السابقة بأجمعها كمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوربي (١٦).

وعليه يأتي **مفهوم الأمن الإقليمي**، بأنه وسيلة لضمان تطبيق التزامات دولية وإقليمية، وإنَّ القيمة الحقيقية في إن أية دولة لا تستطيع بمفردها أنْ تحقق الأمنَ مهما كانت قوتها بعيداً عن غيرها، أو بمعزل عن أعضاء المجتمع الدولي أو الإقليمي، لمواجهة أخطار تهدد أي عضو من أعضائها أو بعض أعضائها.

وبذلك يمكن إدراك مفهوم النظام الإقليمي بدلالة النظام العالمي بِعَدَّ الأول نظاماً فرعياً من الثاني أو تابعاً له، وان كليهما يشكل نسقاً من انساق تحليل السلوك السياسي في المحيط الدولي كما تعارف على ذلك معظم كتاب العلاقات الدولية المحدثين.

كذلك يمكن تعريف النظام الإقليمي قياساً على تعريف النظام العالمي، على مذهب من ينظر إلى النظام بوصفه شكلاً معيناً من القيم وقواعد السلوك التي تحكم التفاعلات بين وحدات النظام، وهو بهذا المعنى:- مجموعة من المفاهيم والقيم والمبادئ المحكمة التي تسود مجموعة دولية محدودة (إقليمية) في فترة ما وتخضع لها وحداته طوعاً أو كرهاً. ويبدو الأمر بسيطاً إذا أتبعنا أيّاً من المفهومين، فقد يعني النظام الإقليمي اتجاهاً من اتجاهات ثلاثة يتخذ أسلوباً لتحليل جانب من جوانب العلاقات الدولية، وقد يعني اختزالاً لتفاعلات قائمة بين مجتمع دولي محدود يختص بقيم معينة وأنماط للسلوك مميزة من سائر المجتمع الكلي. غير أن ارتباط النظام الإقليمي والإقليمية بالجغرافيا أفقد هذا المصطلح سهولة الفهم وبساطته واتجه به صوب ضرورة إدراك مفهوم الإقليم وتجديده من

النسبية، ومعرفة معيار الإقليمية ومقدار صلتها بالحيز الجغرافي والمواقف من فاعليته بالمقارنة مع النظام العالمي(١٧).

فان العالم لم يحدد شكلاً محدداً للإقليمية، وعدم الإجماع على رسم حدود دقيقة أو متفق عليها في العالم وفي التنظيم الدولي. وتعرف الإقليمية أحيانا على أنها بديل للعالمية الشاملة على اعتبار أنها أفضل من مبدأ العالمية. وهنا يكون التركيز في كبر وعدم تجانس العالم الواسع، ومن هذه الحقيقة تنبثق نتيجة قوامها انه في نطاق أجزاء محدودة فقط من الكُرة الأرضية يمكننا أن نجد الأساس الثقافي للولاء المشترك، والتشابه الموضوعي للمشكلات القومية والوعي القائم بالمصالح المشتركة التي هي لازمة للأداء الفعال للمؤسسات المتعددة الأطراف، فالعالم بلغ درجة من الاختلافات والتعقيد المربك، والمسافات –الطبيعية والاقتصادية والثقافية والإدارية والنفسية – بين شعوب الأرض من كل أطرافها بلغت حداً لا يسمح ولا يستقيم معه نوع الاهتمام المشترك بالعمل الذي يدمج كل هذه الأضداد في مسؤولية مشتركة عامة. أما في حدود منطقه معينة، فالأمر على النقيض، فملاءمة الحلول الدولية للمشاكل الحقيقية يمكن تنفيذها بذكاء، وارتباطات الدول بعضها ببعض يمكن تحديدها على نطاق معقول ميسور الإدارة تباركها المواثيق والروابط الواضحة القائمة على عنصر التبادل.

إن نجاح الإقليمية وصلاحها متوقف أولا
على طبيعة المشكلة المراد معالجتها. فبعض مشكلات العالم الحديثة دولية في أوسع معانيها، ويمكن معالجتها على نحو فعال بالوكالات العالمية فقط. وبعضها الآخر له خصائص إقليمية وأولى بها أن تعالج على يد هيئات داخل تخوم محدودة – وهناك مشاكل إقليمية في طبيعتها ولكنها تتطلب في حلها تعبئة موارد إضافية غير الموارد الإقليمية (١٨).

إن المنظمات الدولية الإقليمية ليست إلاَّ فرعاً من فروع التنظيم الدولي بوجه عام. ومن هنا يجوز تمثيلها على المستوى الدولي، وباللامركزية على المستوى الوطني الداخلي. وعلى هذا الأساس فالإقليمية في القانون الدولي تقرب من اللامركزية في تنظيم

القانون الداخلي. وقد دفع هذا التقريب كثيراً من التسارع إلى القول إن (الإقليمية في القانون الدولي تعبر عن اللامركزية في ميدان التنظيم الدولي) (١٩).

وهناك أهمية خاصة للمنظمات الإقليمية حيث الروابط الجغرافية والفكرية والاقتصادية والقومية بين بعض الدول دفعتها إلى إيجاد تنظيم خاص بها مما يترتب عليه أنه يوجد في عالمنا المعاصر العديد من المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية والمنظمات الإقليمية المختلفة في غرب أوربا وغيرها. ويثير موضوع المنظمات الإقليمية عدة مشاكل خاصة بتحديد المقصود بالمنظمة وبقواعد الربط بين هذه المنظمات الإقليمية وبين المنظمة الدولية العالمية الاتجاه حالياً أو الأمم المتحدة وكذلك الضوابط التي تخضع لها المنظمات الإقليمية(٢٠).

المبحث الثالث

الجامعة العربية ودورها في تحقيق الأمن الجماعي العربي

إنَّ القومية العربية وما تمتلكه من مقومات وعوامل مشتركة،كانت المبدأ ألوحيد الذي دفع الدول العربية إلى إنشاء الجامعة العربية. ولأن القومية العربية كانت وراء إنشاء الجامعة العربية يتطلب منا معرفة القومية، إذ ظهرت هذه الكلمة في أوربا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، إذ الكثيرون يرجعون استعمال كلمة قومية أو(Nationalism) والمعنى اللغوي لهذه الكلمة، يعني المذهب الذي ينادي بالأمة أو مذهب الأمة. إذ إنها كلمة مركبة من كلمة (National) وعلى ذلك فالقومية تعني – لغة – مذهب المدافع عن الأمة، وان كانت اصطلاحاً يقصد بها في الواقع أكثر من ذلك إذ تشمل الوطن. وهي مشتقه من اللاتينية Nation الذي يعني الميلاد من أصل واحد مشترك.

وتأسيساً على ذلك تشير كلمة قومية Nationalism أصلاً إلى معنى اجتماعي هو الانتماء إلى أمة، ومع ذلك درجت اللغات الأدبية على استعمال ذات اللغة للدلالة

على معنى سياسي وقانوني وهو الانتماء إلى الدولة. وفـــي اللغة العربية نلاحظ أن الكلمة " قومية " تأتي من قوم، (وكلمة قوم في العربية تعني أيضاً الجماعة الذين يقومون قومه واحدة للقتال). ومن ثَمَّ إن كلمة (قومية) تستعمل عند العرب للدلالة على الانتماء إلى أمة معينة.

ولا يمكن إنكار أن الإسلام كان المحرك الأساسي خلال مدَّةٍ كان استعمار البلدان العربية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين من أسباب بلورت فكرة القومية وما تضمنته من التماسك والترابط بين العرب (٢١).

أما أطماع الدول الأوربية في العالم الإسلامي عامة وفي العالم العربي خاصة في أواخر القرن الثامن عشر، بعد ظهور الفارق الحضاري بين الغرب والشرق، وبدء ظهور أطماع الدول الأوربية في هذا الجزء من العالم، فقد تعرضت المنطقة للتجزئة والسيطرة الاستعمارية. وعليه تبين بوضوح ضرورة الوحدة بين البلاد العربية لإمكان مواجهة الغرب المستعمر. ولكن ظهر تياران فكريان أحدهما يؤيد الحركات الإقليمية في كل الوطن العربي، والتيار الآخر يبذر بذور حركة الجامعة الإسلامية تحت زعامة رئيس – أو خليفة – بصرف النظر عن قوميته.

وأدى ذلك الوضع إلى بدء التوترات في البلاد العربية المختلفة للمطالبة بالاستقلال استناداً إلى مبدأ القوميات، وحق تقرير المصير. ويلاحظ إن هذه الثورات كانت وطنية محدودة بالكادر الإقليمي لهذه الدولة. وقد دفع ذلك التأييد الإيطالي والألماني (دول المحور)، بشأن استقلال وحرية واتحاد الأقطار العربية، مما دفع ذلك اضطرار بريطانيا وفي سبيل الحفاظ على أوضاعها في المنطقة العربية، ونظراً للأهمية الإستراتيجية في أثناء الحرب، ونظراً لثرواتها التي تقوم باستغلالها، وقطعاً للطريق أمام دول المحور، فقد أعلن وزير خارجية بريطانيا أنتوني أيدن في ٢٤ / شباط ١٩٤٣، وهذا الإعلان يوكد حقيقة إن الجامعة العربية هي ثمرة اقتراح وزير الخارجية البريطاني أنتوني أيدا آنذاك، وهي محاولة لاحتواء المد القومي الذي كان سائدا وقت ذاك دون تحقيق أهدافه، ولذلك جاءت قاصرة دون حتى الحدود الدنيا لما يمكن أن تنهض به في مجال

الأمن القومي العربي. وانه يدعم وحدتهم السياسية والاقتصادية والثقافية، وطلب من العرب أنفسهم بأن يطلبوا ذلك لإقامة نوع من الاتحاد فيما بينهم تأسيساً على فكرتهم القومية – للتمكُّن من مواجهة التحديات الخارجية.

بعد ذلك عُقِدَت لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي العام في الإسكندرية ١٩٤٤ التي وضعت المبادئ العامة التي يمكن أن تقوم عليها الجامعة المراد إنشائها، ومن ثم أقرتها، وفي عام ١٩٤٥ انعقد المؤتمر العربي العام وتم التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية، كان ثمة خوف من أن يكون للجامعة سلطات واختصاصات تعلو على سلطات الدول، وتأسيساً على ذلك فقد تقرر أن تكون الجامعة العربية منظمة دولية وليست اتحاداً فيدرالياً، وأن تقوم بالتعاون الاختياري وعلى احترام سيادة الدول الأعضاء والمساواة بينهم (٢٢)، هذا ما يفهم مما جاء في ديباجة ميثاق الجامعة من أن رؤساء الدول الموقعة((تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال الدول وسيادتها... وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وأمالها – واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية... وقد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية)) (٢٣).

وقد تزايد الشعور بأهمية الجامعة بعد أن تسارعت حركات التحرير العربي، واستقلال عدد آخر من الدول العربية من ألاستعمار الغربي وانضمامها إلى الجامعة العربية. فضلاً عمَّا حصل من العدوان الثلاثي على الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٦ ،مما أدى ذلك إلى التضامن والتماسك الذي ظهر خلال أعظم المعارك التي خاضها العرب عام ١٩٧٣، هذه المعارك من المعارك الماسة للمسألة القومية بدون جدل (٢٤).

وانتهت هذه المرحلة بزيارة السادات للقدس في نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٧٧ ثم باتفاقيات كامب دافيد سبتمبر. أيلول ١٩٧٨ ثم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية مارس / آذار ١٩٧٩.. وكانت كل الإحداث ومجرياتها في تلك الحقبه تأتى في إطار التصورات

الأمريكية والإسرائيلية للأوضاع المثلى بعد أن تحقق لإسرائيل السلام مع أكبر دولة عربية وهى مصر وخروجها نهائيا من ساحة المواجهة العسكرية.. ولكن الحدث الانقلابي في واشنطن وفى تل أبيب كان سقوط نظام الشاه في إيران فبراير/ شباط ١٩٧٩ وصعود تيار الثورة الإسلامية والإسلام السياسي على المسرح السياسي في إيران والمنطقة.. ولهذا جاء اندلاع الحرب العراقية الإيرانية على هوى مخططي السياسات في وزارات الخارجية وأجهزة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية على اعتبار إن هذه الحرب استنزاف للقدرات والثروات في العراق بعيدا عن مشروعات التنمية والتعمير، فضلا عن تطابق أهداف الولايات المتحدة وإسرائيل مع إيران في تحقيق المصالح الأمريكية في مياه الخليج.. في ظل استمرار الحرب العراقية الإيرانية وتصاعد الخلافات بين جناحي حزب البعث في كل من بغداد ودمشق ووقوف سوريا مع إيران ضد العراق واتهامها للأخيرة بأنها هي التي بدأت الحرب. واجتاحت إسرائيل الجنوب اللبناني في مايو . ١٩٨٢ وتقدمت شمالا حتى دخلت ولأول مرة عاصمة عربية هي بيروت. (٢٥)

لم يتحدد مفهوم الأمن العربي عند هذا الحد، بل تطور في إطار الجامعة تطوراً جذريا وذلك في مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان عام ١٩٨٠ ومن ثم في مشروع الميثاق الجديد المقترح للجامعة العربية. وقد جعل المشروع ضمان الأمن القومي العربي وتحقيق الوحدة العربية هو الهدف الأول للجامعة العربية. وجاءت حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ – ١٩٩١م لتطوي ما فيه من امن قومي عربي، بمفهومه ومقوماته وأجهزته .(٢٦)

إن الجهود التي بذلت لتأسيس الجامعة التي كان يطمح الشعب العربي في أن تكون اتحاداً أو تنظيماً اتحادياً يؤدي إلى وحدة الأمة العربية، على الرغم مما قامت به الجامعة العربية لبعض الأعمال المهمة،إلا أنها وللأسف الشديد لم تؤدِّ دوراً مهماً أو محدوداً على مستوى الأمن الإقليمي العربي، بل في أغلب الأحوال كانت مواقفها سلبية جداً، وفي أحيان أخرى قام كثير من أعضائها بانتهاك الأمن الإقليمي العربي، أو العدوان أو قيام بعض أعضائها بالمشاركة مع قوات أجنبية في عدوان واحتلال عضو من

أعضائها، ضاربة عرض الحائط كل المواثيق التي تربط الدول العربية بموجب الميثاق، فضلاً عن قراراتها وقرارات قمة الرؤساء واجتماع وزراء الخارجية أو ممثلي الدول في الأمانة العامة للجامعة العربية، وقيام بعض من شغل منصب الأمين العام للجامعة، بدلاً من أن يقوم بواجب تطبيع العلاقات والتقليل من المشاكل بين أعضائها، اخذ دوراً منافقاً ومنحازاً ضد بعض أعضائها أو مجموعهم. خلافاً لمبادئ الميثاق والمبادئ العربية والإسلامية.

وأكثر من ذلك فقد تجمعت دول عربية للعمل على إسقاط نظام حكم أو المشاركة في العدوان بشكل مباشر على دوله عربية عضو مؤسس للجامعة العربية مع قوات أجنبية وكما سميت في حينها مجموعة (٦ + ٢) أي دول مجلس تعاون الخليج العربي مع مصر وسورية، والمشاركة بشكل مباشر عام ١٩٩١. فضلاً عن مشاركة الولايات المتحدة باسم الشرعية الدولية بحصار استمر حتى احتلال العراق عام ٢٠٠٣.

إن غياب الاتفاق على فهم موحد للمخاطر التي تهدد الأمن العربي ومقتضيات حمايته يعود إلى أسبابٍ شتى معقدة ومتباينة تبعاً لتباين زاوية الفهم والإدراك لاثنتين وعشرين دولة هي مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية،وهي ثمرة تراكم تاريخي أوجدته حكومات ونظم وقيادات عربية متنافرة رسخت مع الزمن،تسعى إلى الانصراف عن نظام فعال للأمن العربي وربطه بنظام الأمن العالمي أو الإقليمي بدلا عنه،أو البحث عن قوى أجنبية لتحقيق هذا الأمن بسبب وجود مجموعة من المعوقات والمسوغات بين أعضائه:

١. التناقضات بين مصالح الدول العربية في مجالات عديدة ومن أهمها مجال الأمن والدفاع.
٢. التنافس والصراع حول قيادة النظام العربي بين أطرافه .
٣. لقد زاد الاستبداد السياسي إبعاداً أخرى للخلافات العربية وضيق البحث عن بدائل للوصول إلى أمن جماعي (٢٧).

مع التسليم بوجود تناقضات وخلافات على الصعيد العربي، فإنها لا تسوغ ترك الأمن الجماعي الذي يسعى إلى تحقيقه النظام العربي الذي يحتاج إلى قدر كبير من الاشتراك بين أطرافه ومعرفة مصادر التهديد منفردة أم مجتمعة للنهوض بعوامل الاستجابة التي تحقق مقتضيات الأمن، و يمكن تحديدها بشكل عام كما يأتي (٢٨) :

١. احتلال الكيان الصهيوني للأراضي العربية.
٢. التحالف الاستراتيجي بين (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية.
٣. تسارع التغيرات في البيئة العربية وتلاحق الأحداث فيها دون أن يقابلها استجابة مقتدرة وكافية، وهو ما يمكن تسميته بـ (غياب الانفراج السياسي).
٤. الاختراق السياسي للبيئة العربية من قبل قوى كبرى. والتنافس على اكتساب مناطق النفوذ فيها.
٥. أطماع دول الجوار الجغرافية مثل ايران.
٦. قضايا عدم اندماج الأقليات العرقية والدينية والطائفية في المجتمع العربي.
٧. استعداء القوى المهيمنة في النظام الدولي لبعض الحكومات العربية على قوى سياسية داخلية تحظى عادة بالثقة والتأييد الشعبي، وإذكاء حمى الصراع الداخلي بدعوى محاربة الأصولية والتطرف والإرهاب.

ولهذا أن أي نطاق إقليمي آخر لن يكون بديلا ناجحا يتحقق في ظله الأمن القومي العربي، ولا يستقيم مع فكرة إنشاء نظام أمن جماعي في إطار نظام إقليمي جديد غير النظام العربي، وحتى تعامل بعض الدول العربية مع فكرة إنشاء نظام شرق أوسطي فهي تتم بأسلوب التأقلم السلبي وليس بأسلوب التبني الإيجابي للفكرة(٢٩).

ولأنَّ الأقطار العربية غير قادرة – كل منها على حدة – على تحقيق أمنها بالمعنى الدقيق والشامل لمصطلح الأمن، وأنه ليس هنالك أمن جماعي دولي يركن إلى فاعليته ويطمئن إلى حياديته ونزاهته وموضوعيته، وهي مقتضيات أساسية وضرورية لتحقيق الأمن فإنه لامناص من السعي نحو إيجاد نظام امن جماعي فرعي ولن يكتب

النجاح لهذا النظام الفرعي ما لم يكن عربي النطاق والتوجه والتكوين، لأن قضية الأمن الأولى والمهمة لا تقوم إلا على إيجاد مستوى عال من الشعور المشترك بمصادر تهديد الأمن من جهة ومقتضيات مواجهته من جهة أخرى، تجمعها عقيدة قتالية يمثلها الجهاز الموكل بتطبيق نظام الأمن الجماعي وتنفيذه وهو ما لا تسعفنا الخبرة التاريخية ولا استقراء حقائق الحاضر أو استشراف ملامح المستقبل على تصوره خارج النطاق العربي، أو بديلا عنه مهما كان شكل هذا البديل أو طبيعته. ثم يقتضي التسليم بضرورات الأمن الجماعي العربي وحقيقة اندماج امن أقطاره بالأمن القومي عامة، وأن يتجدد السعي كل وقت وحين إلى إيجاد هذا النظام لا في إعادة النظر وتعديل وإصلاح الصيغ التنظيمية التي حاولت جامعة الدول العربية إيجادها فحسب، إنما في تنمية الوعي بحقائق السياسية الدولية التي تحمل صناع القرار على القناعة بجدلية وحدة الأمن القطري والقومي وتلازمهما.

لذلك إن أي نظام للأمن العربي الجماعي يجب أن يضع في حسبانه إلى جانب وظيفة النظام في مواجهة تهديدات الأمن الخارجية والنهوض بضمانات الأمن في هذا الجانب، وظيفة أخرى، تتمثل في ضمان امن الدول العربية الأطراف تجاه شقيقاتها متى كانت عرضة للعدوان أو التهديد به (٣٠).

ومن أهم التحديات ونتائجها على الأمن الإقليمي والقومي العربي **هـي:**

١. إن الدولة القطرية العربية، بأمنها ومصالحها، هي الحقيقة الواقعة، التي لا يمكن تناسيها آو تجاوزها، وإن الأمن القومي ملزم بان ينطلق من هذا المفهوم.
٢. إن الدولة القطرية أصبحت،في أمنها الوطني،عبئا على نفسها، فأمنها يثقل كاهلها ويستنزف طاقاتها المادية والبشرية.
٣. إن الدولة القطرية في عالم التكتلات الاقتصادية والكيانات الحضارية الكبرى لم تعد تستطيع أن تحقق بمفردها وبإمكاناتها الذاتية وحدها، أمنها الوطني، أو أن تصون سلامة أراضيها ووحدة ترابها.

المبحث الرابع

الأمن الاقليمي العربي... الواقع والتحديات

يعتقد المجتمع العربي خصوصا والجامعة العربية بوجه عام وحسب ما جاء في ميثاقها بأهمية الأمن العربي الإقليمي والقومي العربي، كونه يمس جميع الدول العربية كأنظمة ومجتمع عربي بأسره من المحيط إلى الخليج. ولطبيعة الموقع الإستراتيجي لها، اكسبها أهمية الأمن الاستراتيجي إضافة إلى أهميتها الاقتصادية والتنموية. ألا أن سياسة الأنظمة العربية من خلال الخلافات السياسية أو تعارض المصالح القطرية والشخصية لكل نظام من الأنظمة الأعضاء في الجامعة العربية، كان السبب الرئيس في تعدد التحديات وتنوع الدوافع التي تواجه مستقبل الأمن الإقليمي القومي العربي.

إن منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، والمنطقة العربية خاصة، كانت ترتكز على توازن إقليمي معروف له أجنحة ساندة، وله محور توازن قوي... المحور كان يتمثل في اكبر كتلة عربية جمهورية مصر العربية يحيطها عدد من الوحدات السياسية العربية، وهي توازن كتلتين في جهة شرق الوطن العربي إيران الدولة الإقليمية التي تناصب العرب

العداء تاريخيا ولها إطماعها في أرضهم ومياههم وثروتهم، وتشهر الإسلام منهجا طائفيا تنفرد به عن سائر بلدان العالم الإسلامي لتحقيق هدف القومية الفارسية (الأمة الإيرانية). وفي غرب الوطن العربي تركيا، الدولة الإقليمية التي تبنت منهج الإسلام في ذروة الحكم العثماني، دون إن يتلطخ هذا المنهج بالطائفية المقيتة وحتى الزمن الرهن، على الرغم من إطماعها الاقتصادية والإستراتيجية في الوطن العربي.

فيما يقع الكيان الصهيوني، كوحدة سياسية – عسكرية، مهددة ومنتهكة لهذا التوازن وخطرا علية أكثر من نصف قرن وما زال مستمرا، اثأر حروبا إقليمية عديدة واغتصب نتيجتها الأراضي العربية، وتوسع على حساب حقوقها منذ عام ١٩٦٧ وما يزل يحتفظ بها واعتبرها جزأ من أراضية، وتنصل عن كل التزاماته طيلة مسيرة التفاوض في (أسلو)، التي أدت إلى طريق مسدود لحد ألان. علما إن الكيان الصهيوني يتبنى عقيدة دينية يعتمدها أساسا ومنطلقا لكل سياساته منذ اغتصاب فلسطين عام ١٩٤٨ حتى ألان. (٣١).

من الجانب الأخر في التوازن المملكة العربية السعودية وهي تحتضن دول الخليج العربي الست وتعتمد على العراق معادلا استراتيجيا مع الدولة الإيرانية الشاهنشاهية وفيما بعد الحلم بالامبروطورية الفارسية وقد تزايد ذلك بعد مجيء الخميني، لان موقع العراق جعله عبر التاريخ يصد عن الأقطار العربية الهجمات القادمة من الشرق ويمتص زخمها وهو بذلك يتعرض للتدمير والاحتلال خصوصا عندما تضعف الأمة العربية ويهمش دورها القومي.

حصل هذا سابقا ويتكرر دائما على مدى تاريخ العراق القديم والمعاصر وأخرها بعد ١١/ ٩ / ٢٠٠١ وما حصل من تطور خطير باستهداف الشرق الأوسط وكانت الذرائع بما يسمى مكافحة الإرهاب والدول المتهمة بالإرهاب في الشرق الأوسط هم أفغانستان والعراق وسوريا والسعودية وإيران، وقد تم احتلال أفغانستان والعراق بهذه الذريعة، إما الدول الباقية اثنتان منهما لديها حكومات إسلامية السعودية وإيران،وسوريا

والعراق من المعارضين للحكم الإسلامي على خلفية علمانية ولها علاقات ودعم بعض القوى الغربية ضمن صراع القوى الدائرة في الشرق الأوسط(٣٢).

لقد كانت المنطقة العربية عموما والخليج العربي احد أهم المناطق في التفكير الاستراتيجي الأمريكي وهي الجناح الجنوبي للحزام الذي شكله الغرب لتطويق الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، ومنها أعلن الرئيس بوش الأب تدشين نظام عالمي جديد تقوم الولايات المتحدة به.

وإذا بالمنطقة أكثر أقاليم العالم تأثرا بإحداث ٢٠٠١/٩/١١ فقد احتلت أفغانستان ثم تبعها العراق وربطها بالأسلحة المحظورة والإرهاب.وعليه تحولت المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية من نظم ودول تصدر النفط إلى نظم تصدر الإرهاب، كما لم تتجاهل هذه الرؤية مصادر التهديد الإقليمية لأمن الخليج (العراق وإيران)، فتم وضعها في لائحة محور الشر، وبدأت إدارة بوش تثير قضية علاقتهما بأسلحة الدمار الشامل ودعم الإرهاب الدولي، واستخدمت القوة العسكرية في احتلال العراق خارج الشرعية الدولية وبدون موافقة الأمم المتحدة. وألان تهدد ظاهريا باستخدام القوة ضد إيران (٣٣). علما إن المعلومات والوثائق تشير إلى اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وايرن وإسرائيل،كما كشف في واشنطن عن (أول وثيقة من نوعها تؤكد عرض طهران عند اندلاع الحرب في ٢٠٠٣ على البيت الأبيض الموافقة على الاعتراف بإسرائيل مقابل إن يكون لها دور في العراق الجديد. وذكرت صحيفة واشنطن بوست أنه مباشرة بعد سيطرة القوات الأمريكية على بغداد في العام ٢٠٠٣، تلقى مكتب الشرق الأدنى في الخارجية الأمريكية رسالة من صفحتين بالفاكس تتضمن اقترحا إيرانيا بإجراء حوار واسع مع واشنطن. وأوضحت حسب ما نقلته(يو بي أي)أن الرسالة أشارت إلى أن كل المواضيع مطروحة على الطاولة، ومن ضمنها التعاون الإيراني الشامل بالنسبة للبرامج النووية، القبول بإسرائيل، وإنهاء دعم التنظيمات الفلسطينية المتشددة.

وذكر تريتا بارسي، الخبير في شؤون الشرق الأوسط لدى معهد كارنيجي للسلام العالمي، أنه حصل على نسخة من الرسالة من مصادر إيرانية. وتمكنت (الواشنطن

بوست) من الحصول علي تأكيد لمصداقيتها من مسئولين إيرانيين ومسئولين أمريكيين سابقين. وكانت صحيفة (نيروز داي) ذكرت أن سفير إيران لدى فرنسا صادق خرازي، أعد النص الأساسي للوثيقة الإيرانية) (٣٤). لم يكن التعاون الأمريكي الإيراني وليد صدفة أو حادث عرضيا أو أمر مفروضا بل التنسيق والتعاون للعمل ضد العراق بين جنرالات الحرب الإيرانيين والأمريكيين يعود جذوره لأربع عقود خلت وتوج بالتعاون في احتلال أمريكا للعراق، وبرنامج جنرالات الحرب الإيرانيين التوسعي متكامل نسبيا من النواحي الأيديولوجية ، السياسية، العسكرية، الأمنية، الاقتصادية، الديموغرافية،الدبلوماسية، ويعمل بشكل علني دون خوف أو وجل ويسعى لتحقيق النفوذ الإقليمي وتعزيز النفوذ الليبرالي بالإتكاء على الدبابة الأمريكية (ازدواج مصالح) لطالما شكل العراق حاجزا وسدا منيعا لأطماعها التوسعية وهوس تصدير الثورة، كما استطاعوا أن يدفعوا مؤسساتهم العسكرية والمخابراتية شبه الرسمية بقوة في كافة المحافظات العراقية بل وأكثر من ذلك فهي تمتلك التأثير المباشر على أحزاب السلطة إضافة إلى التحكم بخيوط اللعبة الأمنية في العراق. وقد أفصح وزير الدفاع الإيراني علنا دون الآخذ بنظر الاعتبار حقوق الدين الإسلامي والجيرة أن لولاهم لما تمكنت أمريكا من احتلال العراق وأفغانستان وهذا تصريح منشور إعلاميا في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة،وكانت زيارة الرئيس الإيراني ورئس مصلحة تشخيص النظام رفسنجاني إلى العراق تقطع الشك باليقين حول برنامج جنرالات الحرب الإيرانيين في العراق، ويبدو الاختلاف الإيراني الامريكي على النفوذ والغنائم في العراق على أشده الآن لبيان أحقية الدور الإقليمي شرطي الخليج والمنطقة (٣٥).

وما يفعله الآن محور واشنطن – تل أبيب، هو تصفية الحسابات مع حركة التحرر العربي والانتقام من كل ما ترمز إليه وإهدار ما تبقى من مكاسبها، كما تفعل الأنظمة الاستبدادية والجلادون في كل مكان.. وهو القيام بحملات تأديب ضد العصاة والمتمردين على الأوضاع القائمة لإعادة الهدوء وفرض الاستقرار، (والمقصود هنا هو توفير الراحة للحكام والطغاة وعدم إزعاج أولى الأمر)، فإن الحرب الأمريكية – الإسرائيلية ضد العالم العربي، وتدمير ثلاثة أوطان عربية يستهدف نفس الغرض:-

استئصال حركات المقاومة العربية، وتصفية قادة هذه الحركات جسديا، واقتلاع الثقافات والأفكار التي تدعو إلى حرية الشعوب وحقها في تقرير مصائرها وإخماد الوعي السياسي، وفرض إسرائيل على المنطقة كقوة كبرى مهيمنة تلعب دور وكيل أعمال الإدارة الأمريكية في المنطقة والسجّان الذي يعرف متى يغلق أبواب الزنازين على الأسرى العرب...!

فأن الشرق الأوسط الجديد يعنى . إذن: --

إزالة كل العقبات أمام الهيمنة الأمريكية – الإسرائيلية * الكاملة على المنطقة بحيث تصبح إسرائيل هي الدولة القائدة، بدلا من الدولة العدو، وتصبح هي مصدر الإلهام، والباب الملكي لواشنطن، بحيث يطلب كل حاكم عربي رضاها إذا كان يحلم بأن ترضى عنه الإدارة الأمريكية. ولا يفتح البيت الأبيض الأمريكي أبوابه في هذه الحالة إلا لكل من تأذن إسرائيل باستقباله هناك.

والفرق بين الشرق الأوسط الكبير أو الواسع والشرق الأوسط الجديد هو أن الولايات المتحدة قررت أن تتواضع هذه المرة وتكتفي بإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة الممتدة من إيران إلى المغرب وتؤجل النظر في المنطقة الممتدة إلى باكستان، حيث إن المهم الآن هو تحويل العراق إلى محمية أمريكية وهو ما يجرى على قدم وساق، وتحويل كل من لبنان وفلسطين إلى محميتين إسرائيليتين بقوة السلاح الأمريكي ثم الانتقال إلى عمليات وأهداف أخري، مثل سوريا والسودان وإيران.

وقد افترض عرب كثيرون من أولى النوايا الطيبة أن الشرق الأوسط الكبير أو الجديد يعنى في المقام الأول فرض ما يسمى بـ الديمقراطية على دول هذه المنطقة، وذهب البعض إلى حد تعليق الآمال على تغييرات إلى الأفضل نتيجة الضغوط الأمريكية والإصرار على تغيير الأنظمة. وقد تبددت أوهام كثيرة في الفترة الأخيرة بعد أن تأكد لدى الجميع أنه لا علاقة للديمقراطية بالإستراتيجية الأمريكية – الإسرائيلية في المنطقة، وأن الولايات المتحدة تنقل المعتقلين الذين تشتبه في أدوارهم إلى دول في العالم الثالث – منها دول في المنطقة العربية – لتعذيبهم في سجونها، وبعض هؤلاء المعتقلين قد اختفى ولا أحد يعرف شيئا عن مصيرهم. كما تبددت الأوهام عقب فضائح وجرائم ومخازي سجون

أبو غريب ووزارة الداخلية العراقية وجوانتانامو وغيرها، إلى جانب عمليات القتل الجماعي التي يمارسها جنود الاحتلال الأمريكي في العراق.

نحن الآن بإزاء شعوب بكاملها مضرجة بدمائها سواء في العراق أو لبنان أو فلسطين.. حمام دم مروع و هولوكوست جديد(*).

وبالنسبة للشرق الأوسط الجديد، فإنه لم يعد مقبولا أن تصمت الحكومات العربية خوفا من شعوبها ولا تؤيد السياسات الأمريكية والإسرائيلية. لم يعد مقبولا أن تتطوع حكومات عربية بتمرير الخطط والمشروعات الأمريكية – الإسرائيلية صاغرة، ولا تعرقل تنفيذ ما تريده واشنطن وتل أبيب.

– فقد أصبح المطلوب هو المشاركة الإيجابية في تنفيذ خطط أمريكا وإسرائيل، وبقدر كاف من الحماس.

– عدم الاعتراض من الجانب العربي على السياسات التي توضع في واشنطن وتل أبيب لا يكفى لتبرير بقاء أنظمة عربية على قيد الحياة، وهذا هو الجديد في الشرق الأوسط الجديد.

– المطلوب هو أدوات فعالة حركية نشطة تساهم بقسط كبير في إقامة شرق أوسط أمريكي – إسرائيلي يتجرد من هويته الأصلية ويبتكر، بطريقة خلاقة، حلولا لأي معضلات تصادف الإستراتيجية الموضوعة.

إن المنطقة العربية مسلوبة الارادة والقرار السياسي ، فإما أن تركع للأسياد الجدد، أو يتواصل مسلسل زرع الموت والخراب في كل أرجاء الوطن العربي حتى تعود دوله إلى الوراء قرنا كاملا.

وبذلك تضمن واشنطن وتل أبيب ألا تقوم للعرب قائمة لأحقاب طويلة قادمة.. تكون الأمور قد استقرت، خلالها، لدولة إسرائيل الكبرى ولمواقف تنفيذ القرار الأمريكي في المنطقة.

إن التبعية للولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تكفى لتلبية احتياجات واشنطن وشهيتها المفتوحة وهذا ما يفسر لنا ما يجرى الآن في المنطقة. لأول مرة يتحدث المسئولون الأمريكيون بارتياح وتصميم عن ضرورة الاستمرار في قتل أبناء الشعب اللبناني وأبناء الشعب الفلسطيني بعد احتلال العراق وقتل شعبه واعتقال المقاومين حتى يمكن التوصل إلى شرق أوسط أفضل. معنى ذلك أننا بإزاء مفهوم مخيف وغير مسبوق مفاده:

أن القتل الجماعي وحرب الإبادة وحمامات الدم والتدمير الكامل لمقومات الحياة والبنية الأساسية.. هي الأساليب الناجعة التي لا يصلح غيرها مع العرب لإعادة تشكيلهم وصياغتهم في مخطط جديد (سايس بيكو جديد).

إن الشرق الأوسط الجديد يعنى أن كل مقاومة للاحتلال الأجنبي هي عمل إرهابي يجب سحقه وقتل كل من يمارسه.

والشرق الأوسط الجديد يعنى إجراء عملية غسيل دماغ جماعية لشعوب المنطقة لكي تتعلم أن نمط الحياة الأمريكي هو القدوة التي ينبغي أن تحتذي.

والشرق الأوسط الجديد يعنى دمج اقتصاد الدول العربية في الاقتصاد الإسرائيلي والتطبيع الكامل والشامل للعلاقات العربية – الإسرائيلية، وأن تلعب الأنظمة العربية – أو من سيسمح له بالبقاء منها – دور الشرطي الذي يقمع بضراوة أي محاولة لإحياء أو تجديد نشاط المقاومة للمشروع الأمريكي – الصهيوني.

وفى هذه الحالة، يمكن أن يكون الشرق الأوسط الجديد ساحة مفتوحة لقوات حلف الأطلنطي، وفى نفس الوقت.. تتولى الدول العربية محاربة المقاومة العراقية وغيرها، بدلا من جيش الاحتلال الأمريكي الذي يمكن أن يعود إلى بلاده مطمئنا إلا أن مهمته مستمرة ويديرها العرب بأنفسهم حقنا لدماء الأمريكيين!.

وإذا استطاع الأمريكيون أن يصنعوا هذا الشرق الأوسط الجديد، فإنهم سيكونون قد ضمنوا لأنفسهم الاستمرار في ممارسة الهيمنة المطلقة المنفردة على عالم يخضع تماما

لسطوة واشنطن.. وتصبح الإمبراطورية الأمريكية الجديدة – والشرق الأوسط الجديد ركيزة أساسية لها – في أمان تام.

بل إن الشرق الأوسط الجديد سيصبح في هذه الحالة عقبة كأداء أمام محاولات دول أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوربا لإقامة عالم متعدد الأقطاب.. فالشرق الأوسط الجديد بثرواته وإمكاناته الهائلة، سيكون إضافة مهمة للولايات المتحدة ورصيدا يعزز القدرة الأمريكية ويجعلها محصنة في مواجهة عمليات التمرد على وصاية واشنطن في أي مكان من العالم.

من هنا، تبدو أهمية انتصار المقاومة العراقية في المعركة الجارية، لأن إلحاق الهزيمة بالعدوان، أو على الأقل إحباط أهدافه بحيث لا يستطيع العدو تحقيق أي إنجاز عسكري سوف يغير موازين القوى في المنطقة. وربما في العالم وسيفرض أوضاعا جديدة مواتية للقوى الوطنية في معركة انتزاع الأرض المغتصبة والحقوق المسلوبة.

فهل يدرك العرب ذلك أم أن ضغوط واشنطن أدت إلى شلل في تفكيرهم وفى قدرتهم على التمييز بين منزلق خطير وكارثة محققة تلوح في الأفق أمامهم أو صمود يشكل مدخلا لبداية طريق يقود إلى انتزاع الأرض والحقوق وتحقيق الأماني القومية؟!(٣٦).

لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية جارا إقليميا واحد إطراف النظام الإقليمي الخليجي بعد احتلال العراق، بل هي الطرف الأقوى القادر على صياغة أي ترتيبات أمنية في المنطقة، إذ باتت تتعامل مع قضية الخليج باعتباره شأنا داخليا أمريكيا ومصلحة أمنية إستراتيجية، ولهذا فأن كافة الترتيبات المستقبلية والتصورات المطروحة بعد احتلال العراق لأمن المنطقة جاءت إما بمبادرة أمريكية، أو أنها – أي الولايات المتحدة – تلعب الطرف الرئيس فيها بمشاركة إطراف أخرى.

إلا إن هذا يواجه انتقادات خليجية على المستوى الشعبي، فضلا عن معارضة إيران له لأنه يلغي دورها الإقليمي في المنطقة.

في ضوء ماتقدم، يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها إن الرؤيا الأمريكية لأمن الخليج وان تغيرت أدواتها وسياساتها فان أهدافها تبدو ثابتة، وفي مقدمتها الحفاظ على الإمدادات النفطية لها ولحلفائها والحيلولة دون ظهور أية قوة إقليمية تهدد مصالحها، وربما يفسر تشددها تجاه إيران في الملف النووي الذي يجعل إيران قوة إقليمية في المنطقة، ويعني ذلك تهديد لحلفائها في المنطقة. كما إن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية إن تعيش المنطقة حالة عدم الاستقرار، لأنه لو تحقق لن تكن هناك حاجة للتدخل الأمريكي أو مبرر لطلب الحماية وعليه تسعى لبقاء عدم الاستقرار في المنطقة، وتبرير وجودها والحصول على تسهيلات إنشاء القواعد العسكرية والاتفاقات الأمنية، خصوصا بعد احتلال العراق الذي كان يعد الدرع الحصين والمعرقل الوحيد لوجود هذه القواعد العسكرية والتسهيلات العسكرية للقوات الأجنبية (٣٧).

إذا كان المنظور العام بان الخطر على الأمة العربية من قبل الإطماع الاستعمارية أيا كان وصفها ودورها ومدى دعم الكيان الصهيوني الوجود الطارئ في جسم الأمة الزائل عاجلا أم أجلا لعدم مشروعيته، فان المشكلة تكمن في الدولة الجارة إيران حيث لايمكن تغيير الجغرافية، بل وأكثر من ذلك أنها تتخذ الإسلام المؤثر الرئيس على الشريعة الإسلامية واختراق العرب والمسلمين وجعلهم فرق وأحزاب وطوائف لتحقيق أهدافها الإمبراطورية بغطاء إسلامي مذهبي يحقق لها طموح الأمة الفارسيه والدليل على ذلك تدخلها في العراق واحتلالها للجزر الإماراتية وتدخلها في البحرين والمنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية .وتأسيس خلايا نائمة بالخليج ومصروالمغرب، وبهذا الشأن ، قال آية الله حسين المؤيد(*)(٣٨) إن لديه معلومات مؤكدة عن وجود خلايا إيرانية نائمة ليس في العراق فقط وإنما في منطقة الخليج العربي، وأضاف: – (السياسة الإيرانية ترسم من زاوية المصلحة القومية الإيرانية وليس المصلحة الإسلامية والمذهبية، وبناء عليه، وزعوا الخلايا في الخليج وتوقيت نشاطها مرتبط برؤية صانع القرارالإيراني وليس لدي فكرة عن عددها ولكن أنا متأكد من وجودها، ويقودها شيعة، ولكن قد تختلف من بلد إلى آخر، وقد لا يقودها شيعة في بلدان فيها تواجد ضئيل للطائفة الشيعية، فيجندون كل من يمكن أن يتعامل معهم، ويتواصلون مع إيران مخابراتيا. وكل هذا من نتائج او ما جاء به

الاحتلال وأعطته مشروعية، وبالتالي هي تتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية في هذا المجال) (٣٩).

وقد يستغرب الكثيرون وصف الوجود الإيراني في العراق بكلمة (احتلال)، وإطماعها في المنطقة العربية ولكن كل أوصاف الاحتلال التقليدية وغير التقليدية تنطبق على الوضع الإيراني في العراق وقد ساعدها في ذلك طول الحدود المشتركة بين البلدين التي تسهل عمليات التسلل عبر الحدود،اضافتا الى ان تدخلها في دول الخليج والعراق قديم من خلال الهجرة الفارسية إلى هذه البلدان، لكي يشكلوا نسبة سكانية قادرة على التأثير المباشر وغير المباشر على كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و الامنية، وللأسف فإن حكومات الدول العربية لم تتنبه إلى خطر الهجرة السكانية من إيران إليها، ولاسيما إلى العراق. ورغم ذلك فأن

أساس العنف الاحتلال الأمريكي ووجود مقاومة تواجهه، وهذه المقاومة ستنتج يوماً في إخراجه مهزوماً من العراق،الا ان الخطر الكبير والذي لايقل اهمية عن الاحتلال الامريكي هو في التواجد والتدخل الإيراني لأنها تريد السيطرة الكاملة على العراق ضمن إستراتيجيتها للسيطرة على المنطقة العربية كلها (٤٠)، ولااخراج العراق من الدائرة العربية ونزعه صفة العروبة من خلال صياغة دستور العراق حين عرف (العراق من مؤسسي الجامعة العربية) تفاديا لذكر كلمة (عربي) صفة لبلد يشكل العرب أكثر من ٨٥ % من سكانه.

ورغم هذا اعترفت الجامعة العربية بمجلس الحكم والحكومات الاحقة ولم تتطرق أو تشير في بياناتها إن العراق دولة محتلة على خلاف ميثاقها الذي ينص على إن الانضمام إلى الجامعة العربية أن يكون دولة مستقلة، فكان من باب أولى إن تعلق عضوية العراق حتى استقلاله ؟

المادة الأولى من ميثاق الجامعة العربية تنص على (تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق. ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة العربية). (٤١)

لقد أشار الملك عبدا لله ملك الملكة العربية السعودية في مؤتمر القمة العربية المنعقد في المملكة العربية السعودية للفترة من ٢٧- ٢٨ /٣ / ٢٠٠٧ في كلمته إن العراق دولة محتلة وان احتلاله غير شرعي وهي المرة الأولى التي **تصدر رسميا من حاكم عربي في مؤتمر القمة للجامعة العربية** بعد أربع سنوات من الاحتلال على الرغم من إن دول الخليج ومصر والأردن كانت قد انطلقت منها قوات الاحتلال بل والبعض منها شارك فعليا مع قوات الاحتلال، لقد تم تدمير دولة كانت مستقلة السيادة ومؤسسة للجامعة العربية واكثر من ٨٥ % من سكانها ينتمون إلى القومية العربية،فان المواطن العربي يتسأل أين معاهدة الدفاع العربي المشترك وأين قرارات الجامعة العربية السابقة للاحتلال التي جاء فيها لأيسمح لأي دولة الاعتداء على أية دولة عربية لانه يعتبر اعتداء على جميع الدول العربية و ينص الميثاق على (لا يجوز في أية حال إتباع سياسات خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية، أو أية دولة منها)(٤٢).

ويبقى المواطن العربي عموما والعراقي خصوصا يتساءل هل بقي امن إقليمي قومي عربي بعد احتلال العراق، من خلال ما قامت به بعض الدول العربية الاعضاء في الجامعة العربية الموقعة على قرارت القمم وميثاق الجامعة وميثاق الدفاع العربي المشترك وهل الدول العربية قادرة على الدفاع عن نفسها اوعن غيرها من الدول العربية، التي من أهم إعمالها امن واستقرار وتعاون أعضائها بموجب ميثاقها.

الخاتمة

ان واقع الأمن الاقليمي العربي الراهن يحتم علينا العودة الى تاريخ المرحلة التي بدا الاهتمام بالامن القومي العربي، والعود إلى عام ١٩٤٥،

وبعد أن اتفقت الدول العربية في ميثاق جامعتها على رد العدوان إن وقع على إحدى الدول الأعضاء، ودخلت جميعها في حرب تحرير فلسطين، وبعد ذلك بعامين عقدت الدول العربية معاهدة للدفاع المشترك، ورفضت حلف بغداد، وتضامنت في مواجهة المطالب العراقية بالكويت رغم الحقوق التاريخية ، وجابهت المشروع الإسرائيلي لتحويل مجرى نهر الأردن، وتحملت جميعها، عبئ هزيمة ١٩٦٧، وتضامنت في حرب ١٩٧٣.

وبعد أن أكملت بناء الأمن القومي بـ (ميثاق العمل الاقتصادي القومي) و (إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك)، في مؤتمر القمة العربية الحادي عشر في عمان العاصمة الأردنية ١٩٨٠. لم تدم هذه الصورة الوردية المتقطعة،بل حلَّت محلها منذ صيف ١٩٩٠ صورة أخرى ظهر فيها الوطن العربي مفتتاً منقسم الأوصال وموزع الاتجاهات إلى حد التعاكس والتضاد، أضحت أقطاره مراكز استقطاب أجنبية، عسكرية واقتصادية. ثم أعقبها عملية التسوية السلمية للصراع العربي– الإسرائيلي التي زادت تحديا آخر للأمة العربية.

لقد مرت المنطقة العربية بقرون طويلة من الصراع مع القوى الخارجية من جهة، ومن الصراع بين القوى الخارجية نفسها مع بعضها البعض على الأرض العربية من جهة أخرى، مما أدت إلى خلق سلسلة من التحالفات أو أنماط التعاون بين قوى عربية وقوى أجنبية، لمواجهة قوى عربية وقوى أجنبية أخرى،كالاتفاقات أو التحالفات مع بريطانيا، و فرنسا، و الاتحاد السوفيتي، و الولايات المتحدة الأمريكية. هذا يعني حالة مستمرة من عدم الاستقرار، الذي يقود إلى التفكك ومنع المنطقة العربية من إيجاد أو خلق مجال للعمل، نحو تحقيق الأمن القومي العربي،وبتالي على واقع ومستقبل النظام الإقليمي العربي في إطار النظام السياسي الدولي.

في الوقت الذي تصاعدت فيه الاتهامات للأنظمة والدول والتنظيمات والأفراد في مختلف أنحاء العالم بالإرهاب، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١، فقد وجهت للأقطار العربية العديد من التهديدات والمخاطر في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة، حتى جاء موعد انعقاد اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة (١٤) المنعقد في بيروت الموافق ٢٧ ـ ٢٨ / ٣ / ٢٠٠٢، الذي جاء في الفقرة (٢٩) ما يلي: –

(نحن ملوك ورؤساء الدول العربية المجتمعون كمجلس لجامعة الدول العربية على مستوى القمة.... تدارسنا المتغيرات الإقليمية والدولية الخطيرة التي أدت إلى تداعيات مقلقة والتحديات المفروضة على الأمة العربية التي تواجه الأمن القومي

العربي،..... وانطلاقا من المسؤولية القومية، وإيمانا بمبادئ وأهداف ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة، نعلن ما يأتي:

- متابعة العمل على تعزيز التضامن العربي في جميع المجالات صوناً للأمن القومي العربي ودفعاً للمخططات الأجنبية الرامية إلى النيل من السلامة الإقليمية العربية.
- المطالبة باحترام استقلال وسيادة العراق وأمنه ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.
- الترحيب باستئناف الحوار بين العراق والأمم المتحدة الذي بدأ في جو ايجابي وبنَّاء استكمالاً لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- المطالبة برفع العقوبات عن العراق وإنهاء معاناة شعبه بما يؤمن الاستقرار والأمن في المنطقة.
- رفض التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية وبصورة خاصة العراق وتأكيد الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد امن وسلامة أية دولة عربية باعتباره تهديداً للأمن القومي لجميع الدول العربية).

كما أكد الأمين العام للجامعة العربية في الجلسة الافتتاحية في تقريره المعنون (العمل العربي المشترك): –

ثانياً : هناك أيضاً تهديد للاستقرار الإقليمي إذا تحققت الاحتمالات التي

نراها تدور حول توجيه ضربات عسكرية ضد بعض الدول العربية.

وأضاف: نحن في سباق مع الزمن، نحن في مفترق طرق يتطلب الانتباه والجدية والارتقاء إلى مستوى المسؤولية.

لقد برهنت الأحداث والتفاعلات والتطورات في الساحة العالمية والنظام السياسي الدولي توقعات الأمين العام للجامعة العربية من خلال احتلال العراق بعد ذلك، وقبل إن يمر عام على عقد قمة بيروت، إلاَّ وقد نسف القادة العرب كل وعودهم وقراراتهم التي وقعوها في قمة بيروت، بل أكثر من ذلك شاركت في العدوان واحتلاله تسعة دول عربية

منها بشكل مباشر بفتح حدودها البرية والبحرية والجوية ومشاركة قواتها المسلحة بكل صنوفها، وأخرى باستخدام قواعدها ومطاراتها، وبعضها سخر كل ما يستطيع من خدمات لوجستية للقوات الغازية المحتلة، وقد صمتت دول عربية أخرى، بل ومنعت حتى شعوبها من التظاهر والاحتجاج على العدوان والاحتلال ووضعتهم في السجون، في حين كان آخرون من غير العرب والمسلمين يتظاهرون مليونية في بلدانهم احتجاجاً على مشاركتهم بالعدوان على العراق لمخالفته القواعد والنظم الدولية خصوصاً ميثاق الأمم المتحدة.

بعد كل هذه الحقائق وهذه الأوضاع وبعد معرفتنا للأمن الإقليمي العربي وما يجب أن يحقق للدول المنضَّمة إليه بموجب ما يسمى الجامعة العربية أو الأمة العربية أو الأمن القومي العربي وما أصابه من تراكمات من احتلال فلسطين والأوضاع في الصومال واحتلال العراق وما يحضر للسودان في دارفور والجنوب والموقف من سورية، وهكذا بقية الدول العربية واحدة تلو الأخرى بناءا على ما نشر من تقارير ومخططات لرسم خارطة المنطقة العربية من جديد.

مما تقدم نخلص إلى القول ان مفهوم واضح من المستفيد الحقيقي للاحتلال العراق ومن هي الدول المتضررة من ذلك، مستندين إلى الوقائع ولاحدات والتطورات الدولية، السياسية والاقتصادية والجيو ستراتيجية، إضافة إلى اتضاح النوايا المحلية والإقليمية والدولية، من خلال احتلال العراق، ومستقبل المنطقة عموما، وأمنها القومي ولإقليمي.

وعلية ينبغي أن نتذكر كلنا أنه لولا الدعم الإيراني للأميركيين في العراق وأفغانستان لما حلم الأميركيون بالوصول إلى عاصمة الرشيد، وهذا الأمر يعترف به قادة قم وطهران علنا في وسائل الإعلام ولا يخجلون من البوح به .

إما الكيان الصهيوني فقد أزال اكبر خطر يهدد مصيره وجوده وهو العراق، وقد دمر جيشه وإنهى كيان الدولة العراقية وألبنا التحتية وفرق شعبه إلى فرق وشيع وأحزاب غير قادرة على المدى البعيد في تهديد هذا الكيان وذلك يتواءم مع دور إيران ايضا في تحقيق المصالح والأهداف.

ومن هنا نرى إن ما يسمى بالتهديد الأمريكي لإيران مجرد إعلام يراد منه تضليل الرأي العام عموما والمنطقة خصوصا وذلك لتطابق المصالح والرأى المشتركة بينهما. وبذلك يبقى الخاسر الاكبر الدول العربية عموما والعراق خصوصا. انتهى بعون من الله وتوفيقه.

هوامش البحث

١. نزار عبد اللطيف الحيالي، الأمن القومي العربي والتوسع الأطلسي، آفاق عربية، العدد ١١.١٢، بغداد، ٢٠٠٠، ص١٠.

(*) يلاحظ ان احكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تقرر عدم وجود مانع يحول دون قيام المنظمات الإقليمية،حيث تقرر المادة ٥٢ / ٢ أنه (ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو توكيلات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات أو التكتلات الإقليمية ونشاطها ملائما مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها). ميثاق الأمم المتحدة المادة ٥٢ / ٢.

٢. د سليمان المنذر، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩،ص ١١.

٣. للمزيد من التفاصيل حول الموضوع انظر: دكتور خليل إسماعيل ألحديثي، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية، بيت الحكمة،بغداد، ٢٠٠١ ، ص٣٤ وما بعدها.

٤. د عبد القادر محمد فهمي، الأبعاد السياسية للمركز النفطي للولايات المتحدة وانعكاساتها على امن الخليج العربي، مجلة السياسة القانونية والسياسية،جامعة بغداد، المجلد الثالث، العدد الاول، ص ٣٦٨.

٥. بهجت قرني، تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي – وأهمية البعد الثقافي المهمل،المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٧ / ٣/ ٢٠٠٢، بيروت، ص ص ٥٥ ـ ٥٦.

٦. المصدر نفسه، ص ٥٦.
٧. د هيثم الكيلاني، التحديات التي تجابه الأمن القومي العربي، القدس والحال الفلسطيني وقراءة في الأمن القومي العربي، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان / الأردن، ١٩٩٩ ، ص ١٤.
٨. المصدر نفسه، ص ١٤.
٩. المصدر نفسه، ص ص١٥-١٦.
١٠. د هيثم الكيلاني ، مصدر سابق، ص ٣٤.
١١. نبيل زكي، الشرق الأوسط الجديد.. ماذا يعني؟
www.alarabonline.org/index.asp?

١٢. د إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي . دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية، الدار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت،١٩٨٤، ص ص٥١٦..٥١٧
١٣. أينيس ل.كلود(الابن)،النظام الدولي والسلام العالمي،ترجمة د. عبدالله العريان، دار النهضة العربية،القاهرة،١٩٦٤، ص ٣٣٩.
١٤. مفاهيم الأمن، تقرير الأمين العام .A/40/553 نيويورك: الأمم المتحدة، إدارة شؤون نزع السلاح، ١٩٨٦، ص ٢.
١٥. د إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي . دراسة في النظرية العامة، مصدر سابق، ص ص ٥١٦ . ٥١٨. أيضا: أينيس ل. كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، مصدر سابق، ص، ص، ١٩٦، ٣٣٩.
١٦. د فخري رشيد المهنا، المنظمات العربية، وزارة التعليم العالي –والبحث العلمي . جامعة بغداد . كلية القانون، بغداد،١٩٨٨، ص ٤٥. أيضا: د محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، الكتاب الأول، ط ٣، ١٩٧٢، ص ٥٠.
١٧. د خليل إسماعيل ألحديثي، مصدر سابق، ص ص ٢١.٢٠.
١٨. أينيس كلود: مصدر سابق، ص ص ١٦٣ . ١٦٥.

١٩. د محمد حافظ غانم، د عائشة راتب، المنظمات الدولية المتخصصة، القاهرة، ١٩٦٠، ص ١١.
٢٠. د إبراهيم شلبي، مصدر سابق، ص ٥١١. أيضا: د . فخري رشيد، مصدر سابق، ص ص ٤٦ . ٤٧.
٢١. د إبراهيم شلبي، مصدر سابق، ص ص ٥٣١ ـ ٥٣٥.
٢٢. د خليل ألحديثي، مصدر سابق ص ص ٣٥ . ٤٠. أيضا: د إبراهيم شلبي، مصدر سابق، ص ص ٥٣٦ . ٥٤٠.
٢٣. ميثاق جامعة الدول العربية.
٢٤. هيثم الكيلاني، مصدر سابق، ص ص ١٩-٢٠.
٢٥. أزرع عمر، المستقبل العربى وتحديات الصراع مع اسرائيل
www.alarabonline.org/index.asp?
٢٦. شؤون عربية، العدد ١١٠ – صيف ٢٠٠٢، ص ص ٢٥٥ – ٢٦٢.
٢٧. محمد السيد سعيد، أفكار حول التنبؤ بمستقبل الجامعة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٩، القاهرة شباط (يناير) ١٩٩٥، ص ٩٨.
٢٨. عبد المنعم المشاط،تدريساً للأمن القومي العربي، في (تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي) تحرير: عبد المنعم سعيد، جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠، ص ١٩١.
٢٩. المصدر نفسه ص٩٧.
٣٠. د خليل ألحديثي، مصدر سابق، ص ٢٥٠،٢٥١.
٣١. حكمت ناظم –التوازن الجيو – ستراتيجي حقيقة مادية وليس جدلا نظريا
htt//www.albsrah.nat p 1-2 12/10/2006
٣٢. مايكل ليدن، الرعب والديمقراطية في الشرق الاوسط، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، منتدى الشرق الاوسط
www.dascsyria.com
٣٣. أشرف العيسوي، امريكا وامن الخليج.. لاللاستقرار اسلام
http://www.islammemo.com/taqrer/printNews.asp?

٢٠٠٦/ ١٠ /١٢

٣٤. www.airss-forum.com/Details.asp?id=122903 6/26/2006

٣٥. جنرالات في رقع الشطرنج "كش ملك" حروب آل بوش على العراق

Saturday 11-10 -2008 الباحث مهند العزاوي رئيس مركز صقر للدراسات:

http://www.thirdpower.org/show_art_main.cfm?id=24352

(*) جنرالات الحرب الصهاينة ساهموا في إعداد مناخ الحرب وتهيئة عملاء الضغط داخل الولايات المتحدة لتمرير قانون استخدام القوة ضد العراق، وتنتهج الاستراتيجية العسكرية الصهيونية نقل رقعة الحرب خارج أراضيها لضيق البعد الهيكلي–الجغرافي وفضاء المناورة العسكرية، وفي مقال مطول نشرته مجلة "نيويوركر" في تموز ٢٠٠٤ للصحافي "سيمور هيرش" قال عن مسئول سابق في المخابرات الإسرائيلية "أن إسرائيل ظلت على الدوام تدعم الأكراد بطريقة مكيافيلية كنوع من أنواع التوازن ضد صدام حسين، وإنها تتبع سياسة واقعية أي إنها تكسب عيوننا وآذان في تركيا إيران والعراق وسوريا"، وفي الثامن من تموز عام١٩٩٦ سلم "ريتشارد بيرل" إلى رئيس حكومة إسرائيل آنذاك "بنيامين نتنياهو" وثيقة أعدها معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسية المتقدمة(مقره واشنطن والقدس المحتلة) ساهم في وضعها إلى جانب "بيرل" عدد من المحافظين الجدد والنافذين في إدارة بوش، تدعو الوثيقة إسرائيل إلى اعتماد استراتيجية تقوم على رفض اتفاقات "اوسلو"،ضم الضفة الغربية وقطاع غزة،تصفية "صدام حسين"،تقويض حكومات" سورية ولبنان والسعودية وإيران،وجاء في الوثيقة(السلام مقابل السلام ، السلام المبني على القوة) لذا كان الدافع والمغذي إسرائيليا لغزو العراق(الحلم ألتلمودي) كما وشاركت إسرائيل عسكريا في الحرب ضد العراق(المحور الرئيسي المتجه إلى بغداد) وكذلك عمليات أنزال في المنطقة الغربية كما شاركت الطائرات الإسرائيلية في تنفيذ الضربات الجوية على العراق،وبذلك حقق جنرالات الحرب الصهاينة الخطوة الأولى باتجاه الحلم ألتلمودي دولة "إسرائيل الكبرى" من "النيل إلى الفرات" دون الدخول بحرب مباشرة بل عبر الورش السياسية وبدأ

يتعاظم نفوذها وبلغت إلى حد الإشهار عن ممثليها في العراق كبالون اختبار جس وتطبيع، ولغرض صرف الأنظار عن المجازر التي ترتكب بحق أهلنا في "فلسطين والعراق" وتطبيع القتل الصادم والمريع والعمليات المشبوهة بحقهم.
http://www.thirdpower.org/show_art_main.cfm?id=2435

(*) وبذلك جرى اجترار إرهاب القوة الأمريكي وتكتيك القدرة المكتسبة من العراق إلى أفغانستان وإلى غزة في محاولة تغيير خارطة الصراع وتحقيق الردع على اثر تبادل الخبرات والموارد العسكرية والمعلوماتية والمخابراتية الأمريكية الصهيونية، وفي مقال نشرته الغارديان عام ٢٠٠٣، بعنوان "إسرائيل تُدرب فرق اغتيالات أمريكية في العراق The Israeli assassination squads " ذكر بأن قوة الدفاع الإسرائيلية Defense Force-IDF أرسلت عناصر حرب عصابات مدنية urban warfare إلى حصن براغ– Fort Bragg– كارولينا الشمالية– مقر القوات الخاصة الأمريكية، وأشار المصدر إن "المستشارين" العسكريين الإسرائيليين قاموا أيضا بزيارة العراق والعمل في التحقيق وتعذيب المعتقلين العراقيين في سجن أبي غريب، إضافة إلى المشاركة في العمليات العسكرية.

كان المراسل الصحفي "سيمور هرش Seymour Hersh" قد أشار في تقاريره عن "فرق الاغتيالات" نشر في مجلة "النيويوركر الجديد New Yorker Magazine " فرق الموت قد أُنشئت من قِبَل وبرعاية القوات الأمريكية في العراق، بمساعدة عناصر من الجيش/ المخابرات الإسرائيلية في العراق والولايات المتحدة لاستهداف البنى التحتية للمجتمع العراقي(سياسة الفوضى–الحرب الأهلية)، وذلك في مقال نُشر في مجلة "النيويوركر" بعنوان (تحريك/ إزالة أهداف" moving targets) في ديسمبر في عام ٢٠٠٣.
http://www.thirdpower.org/show_art_main.cfm?id=31974

٣٦. نبيل زكي، الشرق الأوسط الجديد.. ماذا يعني؟
www.alarabonline.org/index.asp?
http://www.aliraqnews.com/article.php?storyid=25548

(*) احد مراجع الشيعة العرب الوطنيين المعارضين للاحتلال الامريكي والايراني

٣٧. www.alarabonline.org/index.asp?

٣٨. المصدر نفسة.

٣٩. ممدوح عثمان، متى ينتهي الاحتلال الايراني للعراق ؟
http://www.aliraqnews.com/article.php?storyid=25548
www.alarabonline.org/index.asp?

٤٠. http://news.maktoob.com/?q=node/78656

٤١. ميثاق جامعة الدول العربية.

٤٢. المصدر نفسه.